

خلال الفترة الممتدة بين 1978-1989م نجح الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح في أن يعيد للثورة اليمنية زخمها في الداخل وتحرير قرارها الوطني المستقل من الإرتهان للخارج، كما تمكن في الوقت نفسه من وضع حد حاسم للصراعات الدامية على السلطة، وإشاعة مناخ الحوار والقبول بالأخر كشرط لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي عصفت بالبلاد خلال عقد ونيف من السنوات قبل تسلمه مقاليد الحكم، الأمر الذي استلزم توحيد واستنهاض كل الجهود الوطنية المخلصة لتجنب الثورة اليمنية مخاطر الركود والجمود، وإخراجها من منعطفها الخطير الذي وصلت اليه.

احمد الحبيشي

رياح جلاب.. من العديين الى عدن



حضرته نخبة من أرفع الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية ورجال الأعمال في المحافظة .
سعد كاتب هذه السطور كثيراً بأنه كان واحداً من المشاركين في أعمال تلك اللجنة ومناقشات وادي "عنة" .. ولسوف يسجل التاريخ بأحرف من نور لمديرية العديين انها احتضنت ولاول مرة في تاريخ اليمن الحديث اول نقاش حر ومفتوح اجتمع المشاركون فيه على ضرورة الوحدة والديمقراطية التعددية وحرية الصحافة والتداول السلمي للسلطة ، الامر الذي اعطى اللجنة المشتركة زخماً قوياً عند عودتها الى تعز واستئناف عملها في اليوم التالي ، وأزال عن طريقها حاجز الخوف من حقل الانغام المتمثل في خيار التعددية الحزبية الذي كان عقدة كل الدساتير والازمات والصراعات السياسية التي عصفت ببلادنا منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962 و تحقيق الاستقلال الوطني في 30

عبدالله صالح فاجأ قادة الحزب الاشتراكي اليمني في الشطر الجنوبي انذاك بقراره زيارة مدينة عدن ، وإعلان عزمه على توقيع اتفاق وحدوي غير مسبوق اثناء تلك الزيارة .
ربما لا تصلح قراءة كهذه لمعرفة الابعاد العميقة لذلك الحدث النوعي الذي يندرج في سياق عمليات التغيير الثوري بكل ما تحمله من معنى .. فالرئيس لم يفاجأ قيادة الحزب الاشتراكي بمشروعه الوحدوي يوم أعلن في وادي (عنة) عزمه على زيارة عدن لتوقيع اتفاق وحدوي ينهي التشطير ويلقي الشخصيتين الدوليتين للجمهوريتين القائمتين فوق الارض اليمنية، بل انه فاجأهم قبل ذلك بدعوته لجنة التنظيم السياسي المشتركة للإعقاد في تعز مطلع نوفمبر 1989م ، وهي اللجنة الوحيدة من لجان الوحدة التي لم تجتمع منذ إعلانها في طرابلس عام 1972م بسبب حساسية القضية الشائكة التي أنيطت بهذه اللجنة ، وفي مقدمتها صيغة العمل السياسي والحزبي في دولة الوحدة المنشودة !!
واتذكر انني سألت الرئيس الأسبق علي ناصر محمد في

الجنوبي من الوطن الغالي ، وإعادة تحقيق الوحدة اليمنية تجسيداً لمبادئ الثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 أكتوبر) ووفاءً لدماء وتضحيات الشهداء الذين ناضلوا تحت رايات التحرر الوطني والوحدة ، بيد ان ظروفًا استثنائية حالت دون تحقيق ذلك الهدف الذي لم يتوقف النضال الوطني في سبيل إنجازها بعد الاستقلال وطوال سنوات التشطير .
بوسعنا القول انه كان بإمكان الرئيس علي عبدالله صالح اختيار أي توقيت مناسب لإطلاق مبادرته الوحدوية الجسورة، غير ان اختياره يوم الإحتفال بعيد الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر 1989م ليكون نهاية لعهد التشطير، جسّد وفاءه للثورة اليمنية وتاريخها وأهدافها ، وحرصه على اهمية تجسيد العلاقة العضوية بين الاستقلال والوحدة، وإصراره على مواصلة إعادة الاعتبار للشهداء الذين سطرُوا بدماهم الزكية ملاحم الكفاح الوطني ضد المستعمرين الذين كان احتلالهم للجزء الجنوبي من الوطن يشكل عائقاً امام تحقيق حلم شعبنا في بناء يمن حر ديمقراطي موحد .

منذ اليوم الاول لتسلمه مقاليد السلطة السياسية في السابع عشر من يوليو 1978م أدرك الرئيس علي عبدالله صالح حقيقة أن خلاص اليمن من الازمات السياسية والصراعات الداخلية على السلطة لا يتحقق بدون إعادة الاعتبار للثورة اليمنية وأهدافها ، وتجسيد واحديتها في ميدان الممارسة العملية .. ولعل نجاحه غير المسبوق في قيادة شؤون البلاد طوال الفترة الماضية يعد دليلاً أكيداً على استيعابه العميق للدروس والخبرات المستخلصة من مسيرة الثورة اليمنية بكل إنجازاتها وأخفاقاتها .

صحيح ان الثورة اليمنية نجحت في الإطاحة بالنظام الإمامي الاستبدادي وإقامة النظام الجمهوري وتحرير الوطن من الاستعمار وتحقيق استقلاله الوطني ، بيد أن هذه المكاسب الوطنية العظيمة كادت ان تفتقد وهجها ومضامينها الحقيقية طالما بقي الوطن مشطراً وظلت الديمقراطية غائبة .

كان استقلال الشطر الجنوبي في 30 نوفمبر 1967م آخر محطة توقفت عندها مسيرة إنجاز الأهداف الاستراتيجية للثورة اليمنية ، ولم يعد بالإمكان تجديد وتنشيط آليات الإنجاز بدون استكمال ماتبقى من تلك الأهداف وترسيخ وتطوير ما تحقق منها .

في الإتجاه نفسه كانت الثقافة السياسية السائدة في شطري الوطن تركزس البعد الإيديولوجي والسياسي الواحد على حساب التعددية والتنوع ، ما أدى الى هيمنة النزعات الشمولية العنصرية التي اوجدت بينة انقسامية مغذية للصراعات السياسية الداخلية ، وعطلت في نهاية المطاف تطور المجتمع في مختلف الميادين .

من نافذة القول ان الثورة اليمنية (26 سبتمبر - 14 أكتوبر) حددت منذ لحظة انطلاقها الاولى معالم الطريق نحو المستقبل، إذ بلورت منظومة متماسكة ومتراصة من الأهداف الاستراتيجية التي تمحورت حول ضرورة تحرير الوطن من الاستبداد والاستعمار، وتحقيق الوحدة اليمنية وبناء المجتمع الديمقراطي .

مع له دلالة عميقة ان يجعل الرئيس علي عبدالله صالح من قرار مشاركته في الإحتفال بالعيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني عام 1989م ، موعداً لانطلاقة وطنية جديدة وحاسمة تستهدف إغلاق ملف التشطير وتحقيق وحدة الوطن وتدشين التحول نحو الديمقراطية التعددية والحرية القسوى .

حدث ذلك قبل ثلاثة عشر عاماً يوم أعلن الرئيس علي عبدالله صالح من وادي (عنة) بمديرية العديين في محافظة إب عزمه على زيارة عدن للمشاركة في إحتفالات العيد الثاني والعشرين ، وأطلق من بطن ذلك الوادي الجميل مبادرته الوحدوية الخالدة التي تنوجت بالتوقيع على اتفاق وحدوي تاريخي أعاد للوطن وحدته المنشودة على أسس سلمية وديمقراطية .

كان الوطنيون اليمنيون يتطلعون الى تنويع كفاحهم الوطني المسلح ضد الاستعمار البريطاني بتحرير الشطر

انتهاه عمل اللجنة المشتركة للتنظيم السياسي ، وطلب منه ان يتناول طعام الغداء في وادي "عنة" الذي احتضن اول مناقشة حرة ومفتوحة حول قضية الوحدة وقضية الديمقراطية برعاية الاخ الرئيس .

والاهم من ذلك قوله - أي الخولاني - بأنه فوجئ مرة أخرى بعد الغداء بان الرئيس صالح أعلن في لقاء جماهيري - لأول مرة وبصورة لم تكن متوقعة - مشروعه الوحدوي الذي فاجأه الجميع ، مؤكداً في ذلك الخطاب أمام الجماهير الحاشدة في وادي "عنة" عزمه على زيارة عدن في الثلاثين من نوفمبر 1989 للمشاركة في إحتفالات العيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني ، وتصميمه على أن يجعل من هذه المناسبة إنطلاقة جديدة لمشروع وحدوي ديمقراطي جديد ينهي عهود التشطير، وينقل البلاد الى ذرى الوحدة والديمقراطية.

نوفمبر 1967م .
ألا حين أقول بأن نتائج عمل اللجنة المشتركة للتنظيم السياسي - التي انعقدت بمبادرة شجاعة من الرئيس علي عبدالله صالح وتحت رعايته - ازاحت عقبة كاداء، عن طريق مشروع الوحدة الذي يادر به أيضاً الرجل نفسه.. وماله مغزى عميق ان الرئيس اختار وادي "عنة" الذي يمكن وصفه بوادي الحرية مكاناً لإعلان مشروعه الوحدوي الديمقراطي ، بعد اسبوع واحد من مناقشات وادي "عنة" الحرة والعنيفة حول سبل معالجة إشكاليات الوحدة والديمقراطية .

قبل سنوات جمعني بالصديق صالح عباد الخولاني محافظ إب الأسبق لقاء ودي تذكرونا فيه لقاء وادي "عنة" التاريخي .. ولفت انتباهي قول الخولاني بأن الرئيس علي عبدالله صالح فاجأه - هو الآخر بزيارته محافظة إب بعد اسبوع من

بداية الثمانينات عن اسباب عدم ادراج هذه اللجنة ضمن برنامج تمت المصادقة عليه آنذاك من قبل قيادتي الشطرين لتنشيط عمل لجان الوحدة، فأجابني: "لأنها لو انعقدت ستسير فوق حقل الغمام" !!

مناقشات مفتوحة

خلال الفترة من 31 أكتوبر - 2 نوفمبر 1989م عقدت لجنة التنظيم السياسي المشتركة اجتماعات دورتها الاولى في مدينة تعز برئاسة الأخوين الدكتور عبدالكريم الأرياني والإستاذ سالم صالح محمد . وبعد انتهاء الجلسة الاولى توجهت اللجنة الى محافظة إب حيث اقام محافظة - آنذاك - الأستاذ صالح عباد الخولاني حفل غداء، بوادي "عنة" بمديرية العديين على شرف المشاركين في اللجنة المشتركة ، تبعه منتدى " قات " كبير في منزل الشيخ صادق باشا

هكذا كان يوم الثلاثين من نوفمبر المجيد عيداً للاستقلال وانطلاقة جديدة وحاسمة نحو الوحدة والديمقراطية ، والدفع بمسيرة الثورة اليمنية الواحدة (26 سبتمبر - 14 أكتوبر) الى ذرى التاريخ .

وادي (عنة)

تدل القراءة المتبصرة لمسار الأحداث التي سبقت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح لمدينة عدن ، وتوقيعه اتفاق 30 نوفمبر الوحدوي في ذروة الإحتفالات بالعيد الثاني والعشرين للإستقلال الوطني على أن الرجل كان يدرك جيداً الترابط البنوي الوثيق بين الوحدة والديمقراطية كهدفين متماسكين يصعب بدونهما تجديد وهج الثورة اليمنية ، وإعادة الإعتبار لتاريخها وأهدافها الوطنية العظيمة .

بعض القراءات المستعجلة تخلص الى ان الرئيس علي

المؤتمر الشعبي.. ومسيرة الدفاع عن الوحدة..

واصل الاشتراكي تصعيده وابتزازه ظناً منه ان كل تنازل يقدمه المؤتمر دفاعاً عن الوحدة هو ضعف، فواصل تصعيده إلى أن أعلن الحزب حرب الانفصال في عام 1994م والذي لم يخض فيها المؤتمر الشعبي هذه المرة حرباً سياسية او دبلوماسية او اعلامية وانما مواجهة عسكرية قدم فيها المؤتمر قوافل من الشهداء من ابناءه واعضائه في الشمال والجنوب، كما قدمت كل القوى الوطنية والوحدوية شمالاً وجنوباً قوافل من الشهداء الى جانب شهداء قواتنا المسلحة الشرفاء، الذين لم يبخلوا بأرواحهم ودماءهم في معركة الدفاع عن الوحدة التي انتهت بالنصر لجميع القوى الوحدوية بقيادة المؤتمر وانتهت بانتصار الوحدة.. ومنذ بداية أزمة 2011م الى اليوم تنازل المؤتمر عن حقوقه الدستورية في السلطة بمختلف مؤسساتها سواء الرئاسة او الحكومة او مجلس النواب وذلك حفاظاً على وحدة وامن وسلامة واستقرار اليمن وحفاظاً على دماء ابناء الشعب.. وتشاء الأقدار الا ان تضع على عاتق المؤتمر مهمة الحفاظ على وحدة الوطن في هذه اللحظات الحرجة التي تكالبت فيها كل القوى داخليا وخارجيا على الوطن ووحدته في محاولة لتمزيقه وتقسيمه وكعادة المؤتمر حزب المهام الصعبة والانجازات العظيمة فلم يتأخر في تلبية نداء الوطن وسارع الى التصدي للمؤتمرات التي تتهدد في وقت ساومت فيه كل القوى على وحدة الوطن وقبيلت بمخططات تجزئته مقابل الحصول على مكاسب سياسية وشخصية تافهة، فهب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف ويقف معهم خمسة وعشرون مليون يمني لياسامون عن وحدتهم ولايتخلون عنها ولا يهجم استعداد للموت من اجلها وقف المؤتمر صامداً شامخاً مدافعاً عن الوحدة على ارضية قوامها ملايين اليمنيين وقف المؤتمر رافضاً كل الضغوطات والتهديدات الداخلية والخارجية مستمداً ارادته من ارادة الشعب وقوته وشموحه من صلابه ورسوخ وشموخ جبال الوطن فانتصر لوحدة اليمن ارضاً وانساناً..

عن الربعة عقود ومع هذا فقد كانت الوحدة بالنسبة للمؤتمر الشعبي اغلى من المؤتمر نفسه.. ولم تنته مهمة المؤتمر عند تحقيق الوحدة فقد وجد نفسه مضطراً لخوض معركة الدفاع عنها مع جماهير الشعب اليمني من يوم إعلانها والتصدي للقوى الرجعية التي رفضت دستور دولة الوحدة فكانت معركة الدفاع عن الدستور اول معركة خاضها المؤتمر انتصر فيها لارادة الشعب وكانت المرحلة الانتقالية كلها معارك دفاع عن الوحدة كما كانت انتخابات عام 1993م ثاني اكبر معركة يخوضها المؤتمر دفاعاً عن الوحدة وعن دستورها وعن تجربتها الديمقراطية بعد رفض الحزب الاشتراكي حينها لنتائج الانتخابات التي شهد العالم بأكمه بنزاهتها.. ووقع على نتائجها أعضاء ومراقبو الحزب في جميع اللجان الفرعية والاصلية والاشرافية واللجنة العليا لكن الحزب الاشتراكي لم تعجبه نتائج الصناديق الانتخابية المعبرة عن ارادة الشعب التي منحت المؤتمر الاغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة دون حاجة للإصلاح والاشتراكي وكان يكفيه مشاركة كتلة المستقلين او بعض الاحزاب الصغرى.. ورغم إغلاق دوائر الجنوب عليه الا ان الاشتراكي لم يرض بالنتائج التي جعلته يحل ثلثاً ففعل على ادخال البلاد في أزمة وهدد بالانفصال اذ لم يدخل شريكا في الحكومة وكانت هذه ثاني المعارك التي دافع بها المؤتمر عن الوحدة فتنازل عن حقه الدستوري في تشكيل الحكومة كحزب حصل على الاغلبية ومنح رئاسة الوزراء للاشتراكي كما منحه ثلث الحكومة وهم وزاراتها وتنازل عن رئاسة مجلس النواب للإصلاح واكتفى بموقع النائب مثله مثل الاشتراكي رغم أن لديه مائة واثنين وثلثين نائباً مقارنة بستة وخمسين للاشتراكي وثلثائة وستين للإصلاح ولكن كانت الوحدة بالنسبة للمؤتمر اغلى من كل المناصب والمواقع الحكومية.. ورغم هذه التنازلات من اجل الوحدة فلم يقبل الطرف الآخر فأعقبها المؤتمر بتنازل آخر هو توقيع اتفاقية العهد والاتفاق ومع هذا

ذلك مع تفعيل لجان الوحدة.. لقد عمل المؤتمر الشعبي بكل طاقاته وسخر كل امكاناته من أجل تحقيق حلم شعبنا، فقد دشّن خططا تنموية وانجز الكثير من المشاريع الاستراتيجية التي عادت بالخير وعمت فوائدها كل ربوع الوطن كما اتجه لبناء الجيش على السس وطنية وزوده بالاليات والمعدات الحديثة وشقت الطرقات الى كل أرجاء الوطن.. وشيدت المدارس والمستشفيات ونفذت مشاريع استراتيجية عملاقة مثل شبكة الكهرباء، وبناء سد مأرب واستخراج النفط والغاز وكلها كانت انجازات عملاقة لبت آمال وطموحات الوطن والمواطن ولم يتبق مما يحلم به المواطن اليمني سوى اكبر احلامه واعلى امانيه وهي وحدة اليمن، ومن أجل ذلك المؤتمر في سبيل تحقيقها سخر طاقاته وخاض من اجلها مواجهات داخلية وخارجية عنيفة وتجاوز كل المعوقات والتحديات وحالة الرفض الداخلي التي كانت تبديها مراكز القوى في الداخل، كما تجاوز العوائق الخارجية التي كان رفضها وممانعتها لقيام الوحدة أكثر مما كان عليه الحال في الداخل ومع ذلك فقد قفز المؤتمر فوق كل هذه التعقيدات واتخذ قرار إعادة تحقيق الوحدة وكان أقل ما يوصف به هذا القرار هو انه قرار تاريخي في سبيل تحقيق حلم الشعب اليمني فتوج المؤتمر مشاريعه العملاقة وانجازاته الوطنية باكبر إنجاز في العصر الحديث والمتمثل بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية والديمقراطية والتعددية..

لم تكن لعودة للمؤتمر هدفا يسعى اليها من اجل ان يجعل منها منجزاً يضاف للصيد الشخصي لامينه حينها، وانما كان يناضل من أجل تحقيقها باعتبارها تنظيم جميع فئات وشرائح الشعب يعبر عن تطعاتهم وأمالهم فكان ان تحققت ارادة الشعب واعيد تحقيق الوحدة.. وبفضل الوحدة خرجت الحزاب السياسية الى العمل العلني ولم يكن المؤتمر حزبا حينها ووجد نفسه في معصمة الحياة السياسية وسط احزاب يبلغ عمر تجربة كل منها ما يقل